



Regional Planning is a pillar of rural development

Abdulrazzaq Al-Rajibi

Faculty of Arts - University of Zawia

Zawia, Libya

EMAIL: Arajabi2@gmail.com

Received:20/ 05/2024 Accepted:05/ 06/2024 Available online:30/06/2024 DOI:

ABSTRACT

The importance of planning appears in supervising the development process (preparation, implementation, supervision and evaluation), as it organizes the process of monitoring and prospecting for economic resources, and shows how to exploit them optimally according to the needs and priorities of society, and how to distribute them among the economic sectors in the country, through supervision, implementation, follow-up and distribution of returns. The importance of planning in general, and regional planning primarily, is highlighted when talking to the economies of developing countries, which need special attention and greater care, due to the lack of experience of those in charge of planning work, the fragility of the educational and technical infrastructure, and the scarcity of basic information that the planner needs to draw up his development plan.

Exploiting regional economic resources aims to achieve goals based on a national strategy that has dimensions on the regional economy according to the regional distribution of economic resources and the best way to exploit them, while dealing with them according to data, statistics and information related to the issues of immigration, population growth, urban expansion, and identifying new growth areas for innovative rural development projects. According to regional planning programmes.

How to employ regional economic resources and exploit them in promoting rural development can only be achieved by employing regional planning in partnership using economic planning as a tool and method to reach a set of social economic goals. Regional planning, with its methods and mechanisms, is responsible for programming, preparing, implementing, monitoring and evaluating the development plan, which is As a reflection on development plans and a solution to rural development problems, and highlighting the balance between regional rural areas, where the comprehensive

dimensions of regional planning, the method and approach of the methodology used in the comprehensive plan, and the extent of its connection to sectoral plans individually, their economic and social results appear and become clear in what achieves the goals of rural development. .

Keywords: regional planning - rural development - economic resources - development.

التخطيط الإقليمي دعامة التنمية الريفية

عبدالرزاق الرجبي

كلية الآداب - الزاوية - جامعة الزاوية

الزاوية - ليبيا

EMAIL: Arajabi2@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/05

تاريخ الاستلام: 2024/50/20

ملخص البحث:

تظهر أهمية التخطيط في الإشراف على عملية التنمية (Development) إعدادًا وتنفيذًا وإشرافًا وتقييمًا، حيث يتولى تنظيم عملية رصد الموارد الاقتصادية والتنقيب عنها، وبيّن طريقة استغلالها بالشكل الأمثل حسب حاجات المجتمع وأولوياته، وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية في الدولة، إشرافًا وتنفيذًا ومتابعةً وتوزيعًا للعائد، وتبرز أهمية التخطيط بصفة عامة، والتخطيط الإقليمي بصورة أساسية عند الحديث على اقتصاديات الدول النامية، التي تحتاج إلى اهتمام خاص وعناية أكبر؛ نظرًا لقلّة خبرة القائمين على أعمال التخطيط، وهشاشة البنية التعليمية والتقنية، وندرة المعلومات الأساسية والإحصاءات التي يحتاجها المخطط ليتولى رسم خطته التنموية.

يهدف استغلال الموارد الاقتصادية الإقليمية إلى تحقيق الأهداف المبنية على استراتيجية وطنية لها أبعادها على الاقتصاد الإقليمي حسب التوزيع الإقليمي للموارد الاقتصادية بالطريقة المثلى لاستغلالها، والتعامل معها وفق البيانات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بموضوعات الهجرة والنمو السكاني، والتوسع الحضري، وتحديد مناطق النمو الجديدة لمشاريع التنمية الريفية المستحدثة وفق برامج التخطيط الإقليمي.

إنّ توظيف الموارد الاقتصادية الإقليمية واستغلالها في النهوض بالتنمية الريفية، لا يتأتى إلا من خلال توظيف التخطيط الإقليمي مشاركةً باستخدام التخطيط الاقتصادي كأداة وأسلوب للوصول إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما يتولّى التخطيط الإقليمي بأساليبه وآلياته برمجة الخطة التنموية وإعدادها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها حتى تكون انعكاسًا على خطط التنمية، وحلاً لمشكلات التنمية الريفية، وإبرازًا للتوازن بين المناطق الريفية الإقليمية، حيث تظهر وتتضح الأبعاد الشاملة للتخطيط الإقليمي، وطريقة المنهجية المتبعة في الخطة الشاملة وأسلوبها، ومدى ارتباطها بالخطط القطاعية كلاً على حدة، وإبراز نتائجها الاقتصادية والاجتماعية لتظهر واضحة بما يتحقّق من أهداف التنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الإقليمي - التنمية الريفية - الموارد الاقتصادية -

التنمية.

مقدمة:

تمثل جغرافية الاستيطان الريفي فرعاً حديث العهد من فروع علم الجغرافيا المعاصرة، وقد حاز على اهتمام الجغرافيين بعد انعقاد المؤتمر الجغرافي في سنة 1925م، حيث يُعد هذا التاريخ بداية انطلاق الدراسات والبحوث التي ناقشت كل ما يتعلّق بموضوع الاستيطان الريفي مؤسّسةً بذلك لنشأة فرع جديد في الجغرافيا البشرية، وبالرغم من ذلك الاهتمام بهذا الموضوع، فقد برزت "بالتمية الريفية بما لا يقل أهمية عن الموضوع الأول، لكونها تهدف لتطوير الريف وسكانه للوصول بهم إلى مستوى حياتي مريح تجعلهم أكثر التصاقاً وارتباطاً بأرضهم"⁽¹⁾.

إنّ ما يعانيه العالم من أزمات ومشاكل ظهرت بشكل حاد نتج عنها اضطرابات ونقص بدأ أثره واضحاً في توفر الغذاء، وتراجعاً في إمدادات المياه بالمقارنة مع النمو السكاني غير المتوافق مع متطلّبات الحياة اليومية الضرورية، الأمر الذي حثّم ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية، وإيلائها مزيداً من الرعاية ضمن الخطط التنموية لارتباطها بحياة الإنسان، سواء في الريف أو المدن سعياً لمواجهة المشاكل ومجابهتها، وتهتم جغرافية الاستيطان الريفي بالمستوطنة الريفية كخلية سكنية أولى تضم عائلة أو عائلتين على الأقل، أو عائلة مركّبة متفرّعة، مروراً بمجموعة من الوحدات السكنية المتجمّعة، التي شكّلت فيما بعد القرية^(*)، وانتهاءً بالإقليم الريفي الذي يضم مجموعة من القرى والتجمّعات السكنية والأرياف، سواءً من حيث تركيبها وتخطيطها وبنائها، وأنماط توزيعها، وطبيعة العلاقة فيما بينهما، وعلاقتها مع المستوطنات الأخرى...⁽²⁾.

تُعد التنمية بصفة عامة من الموضوعات التي تتناولها الجغرافيا الاقتصادية، بل وصارت من أهم موضوعاتها، وتمثل التنمية مجموعة عمليات تتولى إعادة تنظيم الواقع المشوّه أو شبه المشوّه، بحيث يتحوّل بموجبها المجتمع^(**) إلى وحدة إنتاجية جديدة أكثر تطوراً وتعمل هذه الإجراءات على تحسين المستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي والحياتي بصفة عامة للأفراد، والرفع من معدّل الدخل الحقيقي للفرد، وإعادة توزيعه بشكل عادل بين فئات المجتمع.

أولاً: التنمية: المتطلبات- الأساليب- المجالات:

1 - أهمية مفهوم التنمية:

تسيطر وتتوسّع فكرة التنمية على العالم في مجمله، حيث انتشار التكنولوجيا وتطور شبكة المعلومات، وتوفر الإحصائيات والتقارير، والتنافس بين الدول في مختلف المجالات، أيضاً زيادة الفوارق بين الدول النامية والمتقدّمة، واتساع الفجوة في كل نواحي الحياة، والمدى الكبير والبون الشاسع، والفجوة العميقة بين الشعوب، وفي بعض الأحيان يكون اتساعها بين أبناء البلد الواحد، واختلافها في مناطق الحضر عنها في الريف.

إنّه ومنذ بدء الخليقة يوجد ما يعرف بالنمو الطبيعي للإنسان، كغريزة بشرية دون توجيه مقصود أو تدخّل موجّه لاستمرار النوع البشري، واستمرار بقاء الإنسان، ممّا جعل كل ذلك دافعاً وحافزاً لمحاولة طلب العلوم والمعارف؛ لتطوير ما يحتاجه من متطلبات الحياة من مأكّل ومشرب، وبما يفي بالحاجات البشرية الأخرى، وتتويجاً لما عاشه الإنسان من ظروف صعبة وحياة قاسية، ورغبةً منه في تطوير ما بين يديه، وتغيير أسلوب حياته ليتماشي مع ما طوّره في نمط حياته، إذ الملاحظ أنّه مرّ بالعديد من المراحل عبر عصور حياته المتوالية وأجياله المتعاقبة، فقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره بصورة أولية في العصر الاقتصادي البريطاني البارز (آدم سميث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية..⁽³⁾.

2 - التنمية الريفية أداة تغير المجتمعات:

تُعد التنمية الريفية أساساً مهماً في نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة في كثير من البلدان، وجانباً مهماً للرفي بالمجتمعات الريفية، وتحقيق حياة كريمة، باستغلال الموارد المتاحة والإمكانات المتوفرة، للحد من مستويات الفقر، والتقليل من معدّلات البطالة، وتحقيق العدالة في تقديم الخدمات للرفي بالمجتمع والوصول إلى النمو الاقتصادي والازدهار المعيشي؛ تحقيقاً للتنمية المستدامة^(***)، ويلحظ المتأمل في أدبيات التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أنّ إشكالية التنمية إذا ما صيغت بعبارة لا تعني أكثر من انتقال المجتمع من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل⁽⁴⁾، فالحديث عن التنمية بأنّها تمثّل الجهود التي تبذل لتحقيقها بممارسات اقتصادية على علاقة وثيقة بالإنتاج والاستهلاك فقط، لا يمكن أن يكون هو الأساس لتحقيق التنمية، بل لا بد من التركيز على تحديد من يتولّى بذل الجهد من القوى الاجتماعية، فالتنمية تمثّل جهوداً اقتصادية تقوم بها مجموعات اجتماعية تتولّى بلورة أفكار وتصورات على هيئة خطط وبرامج يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

تهدف التنمية الريفية إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد المقيمين في تلك المناطق، والرفع من مستواهم المعيشي، عن طريق

البرامج والمبادرات المتعددة، وذلك بتهيئة البنية التحتية المناسبة، وتحسين نوعية الممارسات في العمل الزراعي، وتأمين سبل استدامة العيش الملائم الكريم، والوصول إلى ظروف جيدة للحصول على تعليم جيد، ورعاية صحية ملائمة، وتقديم خدمات اجتماعية بشكل مرضي، ويمكن أن تركز مفاهيم التنمية على المناطق الريفية المتعددة والكثيرة، فمنها ما يشدد على تحقيق التنمية نتاج الأنشطة البشرية، ويعرف بالتنمية الريفية المتكاملة، وهو مفهوم أثبتت فاعليته أفضليته على أساليب التنمية جميعاً⁽⁵⁾.

تركز التنمية الريفية على الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية للأراضي في الزراعة والرعي... وغيرهما، وتعمل على تغيير الواقع، والتوسع في المهن والحرف المختلفة، وزيادتها في المناطق الريفية للرفع من مستوى التحضر والتمدين، وتحسين جودة الحياة في تلك المناطق، وهي عادة ما تكون معزولة نسبياً وقليلة السكان، الأمر الذي يتطلب التدخل لتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاقتصادي عن طريق التنمية في تلك المناطق.

3 - الريف مجال التنمية الريفية:

يعرّف الريف^(****) على أنه المنطقة الزراعيّة، ومن أبرز ما يميّزها تلك المناظر الطبيعيّة والزراعيّة الممتدة، ويختلف الريف عن المدن من حيث الشكل والتجانس والطبيعة السكانيّة، والناحية التعليميّة، والحراك الجماعيّ. إذ يعيش الريف في دول العالم كافة حالة تبعيّة كاملة للمدن الرئيسيّة؛ لتركز كافة الخدمات الحيويّة فيها دون الريف، وهذا الأمر هو الذي يدفع سكّان المجتمع الريفي إلى تركّز مناطقهم والهجرة للمدن.

والجدير بالذكر أنّ الأبحاث الأمريكيّة أقرّت صفةً واحدةً لتحديد مفهوم المجتمع الريفي، وهو وضع تعريف له على أساس إحصائي، الأمر الذي يسهل معه على الباحثين والدارسين والمهتمين بالشؤون الجغرافيّة وعلم الاجتماع والاقتصاد والإحصاء إمكانية تحديد البيانات الخاصة بالمناطق الريفية، وقد رأت تلك الدراسة أنّ المجتمع الريفي هو الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة، والمنطقة التي يزيد فيها عدد السكان عن هذا الرقم يكون مجتمعاً غير ريفي حتى وإن اشتغل سكانه الأعمال الزراعية كنشاط رئيسي، وكثير من الدول تعد أنّ المجتمع الريفي^(****) الذي يمارس سكانه حرفة الزراعة والإنتاج الزراعي، دون النظر لعددهم ومساحة الأرض التي يشغلونها، وهذا ما يسمّى بالمعيار المهني، ويعرّف الريف حسب علم الجغرافيا بأنّه ذلك الحيز الجغرافي أو المنطقة التي تقع خارج البلدات والمدن، ويتمتع بمميزات وخصائص ينفرد بها عن سواها من المناطق الأخرى ومنها:

1 - وجود روابط وعلاقات اجتماعية وثيقة بين أفرادها، ممّا يوثق من التلاحم الأسري في المجتمع الريفي.

2 - يتميز المجتمع الريفي بتركيز أفرادهِ على مهنة واحدة عادة ما تكون الزراعة، أو يعرف أحادية المهنة.

3- يُعد التجانس الصفة السائدة التي تميز المجتمعات الريفية ذات المهنة الواحدة عن باقي المجتمعات ذات المهن المتعدّدة.

4 - دوافع الاهتمام بالتنمية الريفية:

يتطلّب الأخذ بالاستراتيجية التنموية ضرورة تطبيقها في مختلف دول العالم الثالث، في سبيل الخروج من سياسة التخلف الاقتصادي والاجتماعي السائد وتعميقه... والتخلّص من سياسة التجهيل العلمي بالأيديولوجيات المفروضة على الشعوب...⁽⁶⁾، فاهتمت الأمم المتحدة بجمع الإحصاءات والبيانات ذات العلاقة بالتنمية البشرية عامة، ونشرها في مختلف دول العالم، وكان تركيزها على ما يعانيه سكان المناطق الريفية، وتحديدًا في الدول الفقيرة والمجتمعات المتخلفة، ولأجل ذلك كان الاهتمام كبيرًا، والتركيز على الحرفة التي يمارسها أغلب عناصر القوى العاملة في العالم، حيث يلاحظ ارتفاع عدد المشتغلين بالزراعة بما يفوق عدد المشتغلين بأي حرفة أخرى في أغلب دول العالم، ويكوّن الإنتاج الزراعي جزءًا كبيرًا من المواد الخام الداخلة في عمليات الصناعات التحويلية، كما أنّه يُشكّل الجانب الأكبر من غذاء السكان في العالم⁽⁷⁾.

ركّزت بعض نظريات التنمية على أهمية الصناعة والتصنيع لتحقيق التنمية في مجتمعات البلدان النامية والفقيرة، إلا أنّ ذلك لا يمكنه وحده إحداث تنمية؛ نتيجة لارتفاع معدلات الفقر بين السكان في المناطق الريفية، وهو ما يظهر جليًا واضحًا في الاختلاف بين سكان الريف والحضر في مستويات المعيشة، وبخاصة في الدول النامية، على العكس مما هو عليه في الدول المتقدّمة، التي لا يلاحظ وجود فوارق معيشة واضحة بين الحضر والريف، وأنّ كثيرًا من سكان المدن يتوجهون إلى المناطق الريفية للتخلّص من الازدحام والتلوث، وطلب الهدوء والسكينة والاستجمام، وقد برز موضوع التنمية الريفية في المناطق والمجتمعات الريفية نتيجة لظروف عديدة واجهتها المجتمعات النامية عقب حصولها على الاستقلال، فأكثر من 75% من سكان الدول النامية يعيشون في المناطق والمجتمعات الريفية يعانون من مشكلات عديدة، والتنمية باعتبارها إرادة التغيير التي يسعى بها المجتمع الريفي للانتقال من الحالة السيئة التي عليها، إلى وضع أفضل يؤمل أنّ يكون عليه تأخذ اتجاهًا يرد به في النهاية القضاء على الأوضاع المتخلفة التي تلف المجتمع الريفي ومناطقه، وإحلال أوضاع أفضل محلها، وهذا الواقع لا يتم إلاّ بتنمية شاملة للأرض والبيئة والإنسان، تكون واعية مدروسة، ودراسة قائمة على تخطيط علمي سليم...⁸

إنّ تكثيف الجهود الوطنية لعناصر المجتمع بالإضافة لجهود الحكومات واستنفار طاقاتها يُعد أساسًا لتطويع القوى العاملة المنتجة، وتحسين قدراتها والرفع من مستواها

للوصول إلى أقصى استفادة يمكن أن تتحقق من الموارد المتاحة واستغلال العناصر البشرية في وقت قصير، ويتم ذلك باستخدام الطرق الحديثة في تطوير البرامج وتحديثها، وإتاحة الفرص لاحتواء أكبر عدد من سكان المناطق الريفية المستهدفة، لتحسين مستوى دخل الأفراد وزيادته، ارتقاءً بمستواهم الاقتصادي، والرفع من مكانتهم الاجتماعية، وتحسين أسلوبهم المعيشي والاقتصادي، وذلك من خلال فتح المجال لتوفير فرص العمل لزيادة معدّلات الإنتاج من السلع المختلفة، ورفع كفاءة الخدمات بما يتلاءم مع النمو السكاني، وتحقيقاً لمبدأ المشاركة والمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

ظهر التركيز على التنمية الريفية جلياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وصار موضوع التنمية الريفية يحظى بالاهتمام ويشكّل محوراً في التفكير التنموي، ويأخذ حيزاً كبيراً ومجالاً واسعاً في خطط التنمية الشاملة إقليمياً أو محلياً أو على المستوى الوطني، فعادة ما تكون الحياة في المناطق الريفية أشد فقرًا منها في الأحياء الحضرية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ قرابة 75% من الفقراء يقطنون المناطق الريفية حول العالم، مضافاً إلى ذلك ارتفاع معدّلات النمو الحضري، وبالرغم من ذلك فإنّ ما يزيد عن 2 مليار نسمة يعيشون في الأرياف بالدول النامية، الأمر الذي جعل التنمية الريفية تتال هذا التركيز في الفكر التنموي المعاصر، حيث وجدت العديد من البلدان النامية أنّ سياسات التصنيع فشلت، فبرز الاهتمام بالقطاع الزراعي أملاً في تحقيق أهداف التنمية، ففي دول العالم الثالث نجد أنّ غالبية السكّان يعيشون في مجتمعات ذات الطابع الريفي، كما ارتفعت معدّلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، الأمر الذي نجم عنه ظهور مشكلات وبروز بؤر مزمنة تفاقمت فيها الأزمات، مثل المساكن الفوضوية والعشوائيات، وسوء حال طرق المواصلات والازدحام، وتدنيّ معدّلات الأداء في كل القطاعات الخدمية والإنتاجية، وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة، ويعود أغلب ما سبق إلى الزيادة السكانية، وتفاقم نسبة الأمية، لتشكل المجتمعات الريفية غالبية سكان العالم، فما يزيد عن 70% منهم يعيشون في الدول النامية، وأنّ ما يتجاوز 80% منهم يسكنون الأرياف اعتمادهم الأساسي في الحياة على الأعمال الزراعية⁽⁹⁾

مما سبق يمكن أن نوضح الأسباب الموجبة للتنمية الريفية والتركيز على مجموعة منها تدفع للحديث بشكل محدّد يوضح ذلك:

1 - إنّ عدد العاملين في حرفة الزراعة يفوق عددهم نصف مجموع القوى العاملة في البلدان النامية، وهذه دول ترتفع فيها معدّلات الفقر، الأمر الذي يزيد معه أعداد القائمين بحرفة الزراعة لعدم اعتمادهم على أساليب الزراعة الحديثة؛ لتكلفتها العالية، واستخدام أدوات بدائية قليلة التكلفة توفر محاصيل ومنتجات زراعية لسد الرمق، وتوفير الغذاء اليومي.

2 - في كثير من المجتمعات الريفية صارت ممارسة حرفة الزراعة طريقة عيش وأسلوب حياة، امتزجت فيها علاقات اجتماعية مختلفة (الأسرية، والارتباط بحكم مكان الإقامة، والموروث الحضاري، والمستوى الاقتصادي)، كوَّنت في مجملها علاقات ارتبطت بطبيعة المكان.

3 - توسَّعت الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي ترتبت على وجود منتجات زراعية مختلفة ومتعدِّدة، واستحدثت أنشطة جديدة كالنقل والتجارة، ومد للطرق وتعدُّد وسائل المواصلات، وانتشرت بعض الصناعات التي اعتمدت على هذه المنتجات، وتوسَّعت وتنوعت الأسواق التي فتحت آفاقاً جديدة لهذه المناطق.

4 - أصبحت المناطق الريفية مكاناً مريحاً وملجأً لسكان المدن للراحة والاستجمام، وقضاء العطل والإجازات؛ حيث السكنية والهدوء، والابتعاد عن فوضى المدينة والازدحام والتلوث، ويتم ذلك بتوفير الفنادق والمنزهات، والمرافق المكملَّة لها كالمطاعم والمقاهي والملاعب الرياضية المختلفة والمتنوعة وغير ذلك.

5- أهمية التنمية الريفية:

تمثل التنمية الريفية أمراً مهماً لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين جودة الحياة ونوعيتها للأفراد المقيمين في المناطق الريفية، وهي تعمل على عملية خلق الفرص المختلفة، وتطوير البنية التحتية للعيش، والرفع من مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية، وتعد التنمية الريفية مهمة في حياة الأفراد، ورفاهية الدول لعدَّة أسباب منها:

1 - ما تتميز به المناطق الريفية أنَّها يتم التركيز فيها على الأسر الفقيرة، إذ باستطاعة مبادرات التنمية الريفية المساعدة في الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل وتطوير أسلوب الحياة للوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية وغيرها.

2 - تسهم المناطق الريفية بشكل كبير في النمو الاقتصادي الوطني، ويمكن أن يساعد الاستثمار في التنمية الريفية في تعزيز النشاط الاقتصادي لهذه المناطق، كما أنَّه يسهم أيضاً في تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الصناعات الريفية المتنوعة مثل: الزراعة والسياحة والحرف اليدوية.

3- تقوم التنمية الريفية بالمساعدة على تعزيز الاستخدام الأمثل والمستدام للأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مدروس بما يحقِّق عائداً يسهم في تلبية حاجات السكان وتوفير متطلباتهم، كما يمكن أن تساعد في حماية البيئة المحيطة؛ حفاظاً على الموارد الطبيعية.

4 - تعمل التنمية الريفية على تحسين الترابط الاجتماعي بتعزيز التنمية وتحقيقها لأفراد المجتمع والدفع بالمجتمعات المحلية نحو تحقيق الأهداف المنشودة، والسيطرة على أدوات التنمية، وبخاصة تلك التي تمس الأفراد بشكل مباشر.

يمكن أن نعتبر التنمية الريفية أداة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الرفاه والحد من معدلات الفقر، وتحسين نوعية الحياة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والرقي بهم لحياة كريمة، إن أهمية تنمية المجتمع الريفي تكمن في تحسين مستوى معيشة الأشخاص المقيمين في المناطق الريفية، حيث تركز على الرقي بالخدمات؛ للحصول على المرافق الأساسية: كالرعاية الصحية اللازمة، والتعليم المتقدم، وخدمات الكهرباء والمياه النظيفة، إضافة إلى إتاحة الفرص الاقتصادية، وخلق فرص العمل وتنمية الأعمال المختلفة، والسكن اللائق بدل المأوى غير الإنساني البدائي(*)، وهو ما يساعد على الحد من الفقر والقضاء على البطالة، الأمر الذي يعمل على تحسين الظروف المعيشية، ويحقق الرفاه العام للمجتمعات، كما تعمل التنمية الريفية أيضاً على تعزيز ممارسات التنمية المستدامة وتعميقها، للحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلائي، واستخدام مصادر طاقة جديدة غير تقليدية متجددة؛ لضمان تعزيز التنمية الريفية، فالتنمية قبل أن تكون جهوداً اقتصادية هي أفكار وتصورات ترتبط بمصالح معينة، فالمفترض أن تعكس التنمية إلى أي مدى أصبح في الوسع التحكم في حركة المجتمع بما يعني تزايد قدرة المجتمع على تحديد مصيره، أي اتساع نطاق سيطرة الإنسان على الظواهر الطبيعية والاجتماعية⁽¹⁰⁾.

6 - أهم المشاكل التي تواجه التنمية الريفية:

تسعى كثير من الدول لبذل محاولات جادة لتنمية المناطق الريفية، والرقي بها وتطويرها باستغلال ما يتوفر في أراضي الريف من خامات، والاستفادة من موقعها، والاستثمار في كوارها البشرية، على الرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي تعجز معها إمكانات الفلاحين البسيطة، ووسائلهم المحدودة التأثير في التصدي لأخطار الجفاف والفيضانات، وموجات الحر الشديدة والبرد القارص، والتوقّي من الآفات والحشرات التي تهاجم المحاصيل والأشجار، بالإضافة إلى تخلف الأساليب المستخدمة في تحديث طرق الزراعة وتطويرها لزيادة الإنتاج، معتمدة في ذلك على ما يرد من تجارب واختراعات الخارج، كما تواجه التنمية الريفية العديد من المشاكل التي يمكن أن تعيق تنفيذها وتتمثل في:

1- البنية التحتية الأساسية التي غالباً ما تفتقر إليها المناطق الريفية مثل: الطرق والجسور والمرافق، ممّا يصعب معه على الشركات والمقيمين الوصول إلى الخدمات والأسواق.

2- محدودية رأس المال عادة ما تفتقر المناطق الريفية لرأس المال اللازم للقيام بتنفيذ الأعمال التنموية، ممّا يعرقل عمل الشركات والمزارعين في القيام بالاستثمار اللازم في التقنيات والمعدات الجديدة المستخدمة.

3- سوء وتخلف وسائل النقل المستخدمة، وتهالك الطرق المختلفة وبدائيتها؛ يمكن أن يؤدي إلى ضعف البنية التحتية للنقل، الأمر الذي يعرقل قدرة الشركات في المناطق الريفية للوصول إلى الأسواق ونقل البضائع.

4- بفعل تدني مستوى الخدمات التعليمية والتدريبية وضعف تكوين الأيدي العاملة، يفتقر العديد من السكان القاطنين بالريف إلى التعليم والمهارات اللازمة للنجاح في الرقي باقتصادهم اليوم، وهو ما يفاقم ويُصعب من عملية التنافس على الوظائف وفرص ريادة الأعمال.

5 - غالبًا ما تفتقر المناطق الريفية إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتأخر وصول التقنية المتطورة، وضعف الحصول على الإنترنت عالي السرعة وغيرها من التقنيات المتقدمة، ممّا يحد من قدرة الشركات والمقيمين على التواصل مع العملاء والأسواق.

6- تعاني العديد من المناطق الريفية من شيخوخة السكان، وذلك بفعل هجرة من هم في سن العمل إلى مناطق تتوفر فيها فرص أفضل للتعليم والتدريب وصقل المهارات، ووجود سوق أماكن عمل متعدّدة، وهو ما قد يحد من توافر العمال المهرة، ويقوّض من الحيوية العامة للمجتمع.

7- عادةً ما تكون معدّلات الفقر في المناطق الريفية مرتفعةً، وذات نسب عالية عنها في المناطق الحضرية، وهو ما يُصعب على السكان الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن بأسعار مناسبة، وبالتالي يزيد من تفاقم حالات البطالة، وزيادة أعداد المغادرين للمناطق الريفية.

8- كنتيجة لما يقوم به الإنسان من تخريب متعمّد وغير متعمّد للبيئة الطبيعية، واستهلاكه المفرط وغير العقلاني لبعض الموارد، تواجه المناطق الريفية تحديات بيئية مختلفة ومتعدّدة كالتلوث البيئي، وما ينتج عنه من تغير للمناخ، وكوارث بيئية طبيعية عديدة، يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ونوعية الحياة للسكان وجودتها.

ثانيًا: التخطيط الإقليمي **Regional Planning** ومواكبته للتنمية الريفية:

تركز الدراسات السكانية التي يتم القيام بها على التجمّعات البشرية، ومراكز العمران على مختلف أنواعها من ريف وحضر، ومراكز عمرانية وأرياف من حيث موجات الهجرة القادمة أو المهاجرة، ودوافعها في الحالتين، وتوزيع أفرادها وأسباب هذا التوزيع، وارتباطه

بالظروف الطبيعية والبشرية السائدة، ويتولّى التخطيط الإقليمي تحديد ودراسة الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية المستغل منها وغير المستغل في باطن الأرض، أو على سطحها، على رقعة جغرافية محدّدة تعرف بالإقليم؛ لمعرفة ما يتوفّر بها من موارد وخامات يمكن استغلالها لتحقيق أهداف مرسومة واستغلالها في مدة زمنية محدّدة، تهدف للنهوض بهذا الإقليم الجغرافي المحدّد المعالم، وتحقيق ازدهاره لتوفير حياةً كريمةً لسكانه تواكب التطور، إذ أنّ التخطيط الإقليمي يهدف للنهوض بمنطقة معيّنة المعالم محدّدة الامتداد، وبذلك فهو أقرب إلى الحكم المحلي، أو ما يعرف بالنظام اللامركزي، فالسلطات اللامركزية أدري بالموارد المتاحة فيها، وكذلك أعلم بالمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه التنفيذ، لذا فإنّ المقترحات والتنفيذ تعد من مهام واختصاصات السلطات المحلية (اللامركزية) واختصاصاتها.... فمركزية التخطيط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بلا مركزية الاقتراح والتنفيذ، ونجاحها يتوقّف على لا مركزية التخطيط الإقليمي...⁽¹¹⁾.

1 - التخطيط الإقليمي وأهميته في التنمية الريفية:

نسعى من خلال هذه الورقة إلى الكشف عن دور التخطيط الإقليمي والقطاعي في تحقيق تنمية زراعية، فالبرامج والخطط (*) التي تمت في المناطق الريفية، وما تحقّق من أهداف وما أحدثته التنمية المكانية، حيث أنّ للتخطيط دور مهم في تنمية المستوطنات الريفية وتطويرها، والحد من تفاقم ظاهرة الهجرة، والعمل على تجميع القرى المبعثرة في قرى عصرية تتوفر فيها الخدمات مع تقديم الدعم المادي والمعنوي للفلاح من خلال إقامة مشاريع الري الحديثة المتطورة واستصلاح الأراضي، وتقديم القروض للفلاحين، الأمر الذي يساعدهم على حفر الآبار واستخدام طرق الري المتطورة للمحافظة على موارد المياه المحدودة، كذلك إنشاء البيوت البلاستيكية لإنتاج الخضر والغلّال في غير مواسمها بأساليب حديثة متطورة وصحية، وتنمية الثروة الحيوانية وزيادة أعدادها والمحافظة عليها، والعناية بها من الأمراض والأوبئة بتوفير اللقاحات اللازمة، والعناية بخلايا النحل، وتربية الأسماك في المزارع السمكية، وغير ذلك ممّا يحقّق تنمية متكاملة في قطاع الزراعة، وتحديثه وتطويره، كما أنّ أنواع متعدّدة تُعدّداً ظاهراً، وتختلف اختلافاً بيئياً لتعدّد المعايير صنفت على أساسها، والاختلاف في النوع ينعكس في طبيعة الأهداف التي ترمي الخطة الإنمائية لتحقيقها، وفي الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف... أيضاً يختلف في الدول المتقدمة بصفة عامة عن التخطيط في الدول المتخلّفة اقتصادياً، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة...⁽¹²⁾.

"يؤكد الارتباط الوثيق بين الجغرافيا والتخطيط أهمية علم الجغرافيا والدراسة الجغرافية في هذا المجال، فالخبرة الجغرافية إذا ما توافرت عند وضع خطة التنمية تكفل لها النجاح، لأنّها تحدّد دور العوامل الجغرافية المختلفة، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حضارية في

مجال التنفيذ، ومن هنا تظهر أهمية الدراسة والأبحاث الجغرافية بالنسبة للمخططين، حيث يعتمد إعداد الخطة الإقليمية على قواعد علمية تتمثل في عدّة دراسات متعمّقة شاملة تسهم في إلقاء الضوء على مشاكل الإقليم المختلفة مهما كان نوعها، مع وضع تصور لخطة التنمية الإقليمية عبر مرحلتين أساسيتين: الأولى تبدأ بإعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية الإقليمية، والثانية وضع خطة التنمية الإقليمية⁽¹³⁾.

للتخطيط دور في التنمية الصناعية وإنشاء الطرق الريفية المعبّدة، وله دور أيضاً في النهوض بالواقع الخدمي، كما في الخدمات التعليمية والصحية، ومد خطوط الكهرباء للقرى النائية والبعيدة، واستحداث شبكات الهاتف الثابت والمحمول وتطويرها، وزيادة سعتها، وقد صار التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية من مسؤولية الحكومة بشكل أساسي، وأصبح من الضروري أن يأخذ التخطيط الطبيعي مكانه إلى جانب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإداري، كما أن تطبيق التخطيط الإقليمي لتطوير المناطق الريفية يجب أن يأخذ بنسق التخطيط على كل الأجهزة الحكومية المعنية تماشياً مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ومشمولة جميعها بالتنمية البشرية المتكاملة، فكثير من المشاكل تستغرق الوقت والجهد والطاقة، وتستنزف الموارد، وترهق القوى العاملة، إلا أن البحث عن الأنماط الملائمة للاستيطان العمراني والريفي المركزي وغير المركزي، يجب أن يحظى بعناية قصوى من المسؤولين الحكوميين والمخطّطين، فالأراضي القابلة للاستخدام محدودة وعلى قدر من الأهمية.

2- التخطيط الإقليمي وبرامج التنمية الريفية:

توجد مجموعة من الدوافع التي تؤثر في أساليب التخطيط الإقليمي على برامج التنمية الريفية، حيث تسعى الحكومات للتصدّي لموجات الهجرة الكبيرة والمتزايدة نحو المناطق العمرانية الكبيرة، وفي سبيل ذلك يجب أن تعمل سياسة التخطيط الإقليمي في الأساس على استثمار الموارد والثروات الطبيعية وتطويرها وتوظيفها للحصول على أفضل عائد اقتصادي في المناطق الريفية للعمل على تنميتها وازدهارها؛ تلبية لحاجة القاطنين بتلك المناطق من التنمية، فبال توافق والتنسيق بين القائمين على التخطيط، وأصحاب القرار والتنفيذ أمر مهم في الوصول إلى أفضل النتائج للخطة المرسومة، وذلك بتشجيع أصحاب الإبداع والتميز في التخطيط والتنفيذ، والانفتاح على تجارب الآخرين، فالملاحظ أن هناك كثير من الدول تسعى للاطلاع والاستفادة من تجارب غيرها، لوضع الخطط لما تتبعه من سياسات تخطيطية وبرامج تنموية لتحقيق التنمية، وبخاصة في المناطق الريفية.

إن ارتفاع معدّلات التضخم السكاني والحد منه، يُمكن من الإسهام في تراجع المشكلات الاجتماعية وعدم تفاقمها، والسيطرة عليها إلى مستوى كبير، فزيادة أعداد السكان وتركزهم يُعد من الأسباب التي تدعو إلى ضرورة توحيد الإمكانيات وتكثيف الجهود المتعدّدة

والمختلفة لإيجاد بيئة تخطيطية مناسبة لمختلف مراحل التخطيط، فمن بين أهداف التخطيط الإقليمي عند استخدام الأرض واستغلالها في العمليات الزراعية، وموارد المياه المختلفة، وفي مجال الصناعة والنقل والمواصلات والبناء والإسكان ومرافق الخدمات و المنشآت الاجتماعية المختلفة، وإيجاد تنظيمٍ مجدٍ في النتائج، وملزمٍ بتحقيق أفضل ما يمكن الوصول إليه.

3- عوامل مؤثرة في التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية:

يعتمد نجاح خطة التنمية الريفية على قدرتها على تحقيق التنمية المنشودة بعيداً عن التأثيرات السلبية سواء كانت من جوانب عملية التخطيط أو من مختلف نواحي الحياة الأخرى، فعلى المخطط للتنمية الريفية فهم السياسة التنموية الإقليمية فهماً جيداً؛ لأنها ستساعد على وضع خطة التنمية الإقليمية من ناحية، وستفوق وتوجّه عملية التخطيط الإقليمي من ناحية أخرى في ضوء الموارد التي تم تخصيصها ورصدها للقطاعات الاقتصادية في الأقاليم المختلفة⁽¹⁴⁾، حيث ستقوم بقيادة عملية التخطيط والتنفيذ للتنمية الريفية في مراحلها المختلفة، وجوانبها المتعدّدة، وبخاصة في تحديد كيفية توزيع مشروعات التنمية الريفية بين المناطق التي عادةً ما تكون حسب أولويات السكان، كما يصادف كل عمل تنموي بعض الصعوبات التي قد تؤثر على إنجازه، وتؤخر تحقيقه، يمكن إنجازها في نقاط محدّدة على النحو الآتي:

1 - تتمثل الغاية من تخطيط برامج التنمية الريفية في زيادة رفاهية المناطق الريفية عن طريق زيادة فاعلية الإنتاج، وإعادة تنظيم وسائل الإنتاج وتطويرها، وإيجاد فرص أفضل للتوزيع.

2 - إنّ إحدى النتائج المتعلّقة بالتخطيط الاقتصادي للمناطق الريفية تتمثل في: ضرورة تأمين موارد بديلة خارج منظومة الزراعة للسكان الريفيين، وذلك بتوجيه عناية خاصة للتعليم والتدريب، وفهم تلك المناطق لتضمينها في الخطط المعدة من قبل فنيو التخطيط المختصين، ويتم ذلك بتوحد المتطلّبات المحلية مع الأهداف الإقليمية والوطنية.

3 - توفير المرافق التعليمية، ومحاربة الأمية ونشر الوعي الثقافي بمختلف الوسائل، وتأمين السكن المناسب والملائم لعيش كريم للمواطن الريفي، يجعل له دافعاً وحافزاً لزيادة قدرته على فاعليته في نشاطاته الاقتصادية.

4 - توفر خدمات ومرافق صحية مناسبة كافية ومتكاملة في المناطق الريفية، يؤدي إلى حياة خالية من الأمراض، وهي التي تنتج عنها تحسينات اجتماعية في العلاقات المجتمعية، وترفع من العوائد الاقتصادية، وزيادة قدرة الطاقات الإنتاجية للأفراد.

5 - يتطلّب التخطيط للمناطق الريفية دراسة دقيقة ومفصّلة للموارد المحلية المتوفّرة في المنطقة الريفية، والعمل على الاستخدام الأمثل المتوازن والعقلاني للموارد الطبيعية

للمحافظة عليها، حيث أنّ غاية التخطيط الطبيعي هو الحكمة في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج الأخرى في المنطقة، التي تمثل الاقتصاد الذي يحقق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي⁽¹⁵⁾.

الخاتمة:

يرى الكثير من المخطّطين في مجال الاستيطان والعمران الريفي والساعين لتطوير العيش وتحسينه لسكان المناطق الريفية، ضرورة تحديد عناصر التخطيط الإقليمي، والإسهام في تنمية الأنشطة الاقتصادية، وتهتم بالتخطيط في الأنشطة الزراعية والغابات ومرافق الاستجمام، كذلك تنمية الموارد بالتركيز على التخطيط لحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الحياة البرية النباتية والحيوانية، والطريقة المثلى التي يجب أن تُتبع للمحافظة على المظهر الطبيعي عند استعمالات الأرض. ومن بين ما يسعى له التخطيط الإقليمي ضمن أهدافه خلق فرص عمل في المناطق الريفية لأبنائها، ولما لا جذب الأيدي العاملة العاطلة في المدن، أو تلك الساعية والراغبة في الانتقال إلى المناطق الريفية، تخفيفاً ومساعدةً في الحد من تدفق موجات الهجرة إلى المدن.

يتبادر للذهن لأول وهلة أنّ المحلات والمناطق الريفية يعمل ساكنوها ويمارس المقيمون فيها حرفة الزراعة، إذ أنّها تسيطر على المساحة الشاسعة من الأرض، وتُشغل العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة بباقي الحرف، غير أنّ ذلك يُجانب الحقيقة، إذ أنّ القرى الريفية تضم وظائف أخرى كمحال تجارية، ومكتب بريد، ومركزاً اجتماعياً، ودوراً للعبادة، وناد رياضي، وأيضاً بعض الإدارات، وتمثّل حرفة الصيد الوظيفة الرئيسة الثانية، كذلك التي يقع على البحيرات، أو التي تطل على ساحل البحر للحصول على مصادر الرزق، كما تنتشر في جهات العالم قرى التعدين التي تراجعت لحساب المناطق الحضرية في كثير من الأحيان في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى حرفة قطع الأخشاب التي أدت إلى ظهور محلات ريفية تمثل معسكرات مؤقتة تستمر في فترة قطع الأشجار للحصول على الأخشاب، فعندما تمارس هذه الحرفة على نطاق واسع تنمو الصناعات الخشبية، وتزدهر فتظهر محلات حضرية بدل الريفية.

يسعى القائمون على التخطيط في برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى زيادة الرفاهية في تلك المناطق عن طريق زيادة الإنتاج، وتطوير وسائله، فمن بين نتائج التخطيط في المناطق الريفية يتمثل في إيجاد موارد دخل إضافية بديلاً بعيداً عن حرفة الزراعة، كما أنّ توفير السكن الملائم ومكان الإقامة المناسب لسكان الريف يمنحه دافعاً وحافزاً لزيادة فاعليته ونشاطه الاقتصادي، والرفع من مستواه التعليمي والقضاء على أميته، وزيادة كفاءته التدريبية لمواجهة المشاكل الفنية المختلفة، والسعي إلى توحيد الاحتياجات والمتطلبات المحلية مع الأهداف التخطيطية الإقليمية والوطنية.

يتمثل الهدف من التنمية الريفية في زيادة "رفاهية منطقة ما، ويعبر عنها بمؤشرات مثل: دخل الفرد وتوافر الخدمات الاجتماعية، وكفاية نظامها القانوني والإداري، فنظرية التنمية الإقليمية (الريفية) تُعد نظاماً من العلاقات المنسجمة التي تهدف إلى تفسير قيم أعلى لوحدٍ أو أكثر من هذه المؤشرات، إذا ما أعطينا قوة محرّكة أو أكثر في السلوك البشري العقلاني، وتجد التنمية الإقليمية (الريفية) أوجهاً في وضع تكون فيه النشاطات الموزعة مكانياً والمتخصّصة موحّدة داخلياً تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدولة"⁽¹⁶⁾.

هوامش البحث ومراجعته:

- 1- الهيتي، صبري فارس، و أبو سمّور، حسن، جغرافية الاستيطان الريفي والتنمية الريفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2000. ص 5 ، 6 .
(*) ((يميل بعض الباحثين إلى تعريف القرية بأنها المحلة العمرانية التي يعتمد سكانها في كسب عيشهم على استغلال التربة، وأن المدينة هي التي يعمل سكانها في الحرف غير الزراعية، وهذا التعريف البسيط يستثني من المحلات الريفية كثيراً من قرى الصيد الصغيرة، وقرى التعدين والمحاجر، وكذلك معسكرات قطع الأشجار في الغابات التي لا يمكن اعتبار أي منها ضمن المدن، فحتى في القرى التقليدية في المجتمعات الزراعية هناك عدد من السكان لا يحترفون الزراعة...))، (أبوعيانة، 1997، ص 15 وما بعدها).
- 2- الهيتي، مازن عبدالرحمن، جغرافية الريف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2013. ص 57.
- (***) (يرى البعض أنّ كلمة مجتمع تعني جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات، ولهم رغبات وميول مشتركة، يحسون بإحساسات متقاربة، ويستجيبون استجابات متشابهة، ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض، ويعيش هؤلاء الناس جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات..) للمزيد ينظر: (محمود، و ناجي، 2007، ص 71).
- 3- حلاوة، جمال، وصالح، علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 2010. ص 20.
- (***) ((تعرّف بأنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس وهم فقراء الريف، وتتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين على أرزاقهم في المناطق الريفية، وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى أبعد من قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص

- العمل، مما يحقق دخولاً أعلى للجماعات المستهدفة، بالإضافة إلى الوصول إلى أدنى حد من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة....)). (محمود، وعرفان، وناجي، 2003، ص 227).
- 4- مصطفى، محمد، قضايا في علم اجتماع التنمية، مجموعة أجيال للتسويق والنشر، الجيزة، 2007. ص17.
- 5 الهيتي وأبوسمور، 2000، مرجع سابق، ص 197.
- (***) للمزيد ينظر: الهيتي، مازن، 2013، ص 31
- (****) ((اختلفت الآراء في تحديد المناطق الريفية، كثير من التعريفات اعتمدت على الأساس الحجمي للسكان، وعلى البعد عن المحلات الحضرية الكبيرة، فعلى سبيل المثال: أن يمتد بعيداً بنصف قطر قدره 5 أميال عن المحلات الحضرية ذات العدد السكاني 20000 نسمة فأكثر، بنصف قطر قدره 10 أميال عن المدن ذات الحجم 100000 نسمة كما اعتمدت التعريفات على درجة التأثير الحضري، غير أن أكثر التعريفات اكتمالاً هي التي تقوم على مظاهر اللاندسكيب الريفي، وكثافة استخدام الأرض....)) (الديب، 2003، ص ص 14 - 15).
6. فنوص، صبحي، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1999. ص227، 228.
7. الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص159.
- 8- محمد، محمد عبدالفتاح، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص135.
- 9- الخواجة، محمد ياسر، علم اجتماع التنمية - مفاهيم والقضايا، مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، 2009، ص153، 154.
- 10 . مصطفى، 2007، مرجع سابق، ص 43.
- 11 . الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص20.
- 12 . عياصرة، نائر مطلق، التخطيط الإقليمي - دراسة نظرية تطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص 41 وما بعدها.
- 13 . الزوكة، محمد خميس 2012، مرجع سابق، ص ص 26 - 27 .
- 14 غنيم، محمد عثمان. مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2009. ص126.

- 15 النقيب ، رياض، علم التخطيط وإعداد المخططين ، الكويت 1990.
(بتصرف) ص 30-43.
16. المرجع السابق، ص 42، 43.